بقلم: د. أمل جمّال*

أنماط تشكل اللامساواة القومية في إسرائيل

[القسم الأول]

مدخل

يعترض الجمهور العربي–الفلسطيني في إسرائيل بمثابرة و إصرار، خلال السنوات الأخيرة، على بنية نظام الحكم الإسرائيلي على الرغم من أن تأثيره على السياسة الإسرائيلية ما زال هامشياً. وكما هو الحال بالنسبة لأقليات قومية أخرى في العالم، والتي تتعرض لإجحاف وتمييز على أرضية انتمائها القومي، فإن الأقلية العربية في إسرائيل تشهد في السنوات الأخيرة أيضاً حراكاً قومياً متزايداً يتطلع إلى إعادة تحديد علاقات الأقلية العربية مع الدولة عن طريق استنفاد الفرص التي يتيحها لها الواقع السياسي الإسرائيلي. فهناك حركات سياسية واجتماعية ومؤسسات مدنية تعمل بنشاط من أجل توسيع معنى المواطنة الإسرائيلية وذلك عبر المطالبة بإجراء تغييرات في بنية الدولة الإسرائيلية، تسفر عن تحقيق المساواة المدنية، وتُعبر بشكل ملائم عن هوية المواطنين العرب في المجتمع الإسرائيلي.

في الماضي انصب اهتمام الجمهور العربي على الحفاظ على وجوده المادي، وناضل من أجل اندماجه في المجتمع الإسرائيلي عبر تأكيد التطلع نحو تقاسم أكثر عدلاً لموارد الدولة المادية. لكن قوى متزايدة في المجتمع العربي في إسرائيل باتت تعتقد في السنوات الأخيرة، أن هذه الإستراتيجية، التي يمكن تسميتها "إستراتيجية الصمود"، ليست مرضية، بل وحتى مُضِرَّة. وتشدد هذه القوى بصورة خاصة على الأبعاد الثقافية والقومية للوجود اليهودي في إسرائيل باعتبارها مصدر وأساس حرمان وغبن وتهميش المواطنين العرب، كما أنها (أي القوى ذاتها) لم تعد تميز بين سياسة تقاسم الموارد وبين بنية القوة والهوية الثقافية للجمهور اليهودي في إسرائيل[1]. لذلك نَجِد أن النخبة السياسية العربية تركز أكثر على تأثيرات كينونتها الإسرائيلية، وتزاوج بين (مطالب) العدل الإجتماعي والمساواة في التقاسم والاعتراف الثقافي، معتبرة أنها تشكل

*رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة تل أبيب.

خلال العقود الثلاثة الأولى من قيام دولة إسرائيل كانت معظم الأبحاث حول المواطنين الفلسطينيين (في إسرائيل) تتم من قبل باحثين يهود إسرائيليين استخدموا مصطلحات استشراقية، وتجاهلوا البعد السوسيولوجي في المجتمع الإسرائيلي.
في المقابل، ظهر منذ نهاية السبعينيات ميل نحو رؤية واقع الجمهور العربي في إسرائيل كإفراز للديناميكيات القومية الإثنية الإسرائيلية. بعض الأكاديميين العرب واليهود، الذين طوّروا مدرسة سوسيولوجية نقدية في إسرائيل، قدموا مساهمة مهمة في إحداث تغييرات منهجية ونظرية في بحث ودراسة تأثير الدولة والأغلبية اليهودية على صيرورة الأقلية الفلسطينية.

معاً صيغة سياسية كفيلة بإحداث تغيير حقيقي في واقع ووجود المواطنين العرب في الدولة التي يشكل اليهود غالبية سكانها. ويميز زعماء سياسيون ومثقفون بين دولة أغلبية يهودية وبين دولة يهودية، ويرى هؤلاء أن الاعتراف بالعرب كأقلية أصلانية، يمثل شرطاً –وإن لم يكن كافياً– ضرورياً لمواجهة الغبن والتمييز البنيوي الذي يتعرضون له[٢].

تثير هذه السيرورة تساؤلات بشأن طبيعة الفرص السياسية والاقتصادية والثقافية في إسرائيل، من جهة، وبشأن إستراتيجيات التحول لدى الجمهور العربي، من جهة أخرى.

أحد التساؤلات الأساسية التي تستدعي الإجابة عليها في هذا السياق: ما هو مغزى التغيير في الإستراتيجية السياسية للمواطنين العرب في إسرائيل؟ وما هي دواعي أو أسباب هذا التغيير؟

وكانت سيرورات تشكُّل الكيانية العربية في إسرائيل والنظم السياسية والاقتصادية والقانونية التي شكّلتها وما أسفرت عنه من نتائج عملية، قد ولدت اهتماماً متزايداً بين الباحثين والأكاديميين في إسرائيل والخارج.

خلال العقود الثلاثة الأولى من قيام دولة إسرائيل كانت معظم الأبحاث حول المواطنين الفلسطينيين (في إسرائيل) تتم من قبل باحثين يهود إسرائيليين استخدموا مصطلحات استشراقية، وتجاهلوا البعد السوسيولوجي في المجتمع الإسرائيلي[٣].

في المقابل، ظهر منذ نهاية السبعينيات ميل نحو رؤية واقع الجمهور العربي في إسرائيل كإفراز للديناميكيات القومية الإثنية الإسرائيلية. بعض الأكاديميين العرب واليهود، الذين طوّروا مدرسة سوسيولوجية نقدية في إسرائيل، قدموا مساهمة مهمة في إحداث تغييرات منهجية ونظرية في بحث ودراسة تأثير الدولة والأغلبية اليهودية على صيرورة الأقلية الفلسطينية[٤].

وقد أثار الإهتمام المتزايد بالفلسطينيين مواطني إسرائيل خلافات لايستهان بها بين الباحثين الذين حاولوا تفسير أسس وركائز السياسة الإسرائيلية تجاه المواطنين الفلسطينيين، ومصادر الفجوات الإقتصادية بين العرب واليهود في إسرائيل والسمات التي ميّزت رد فعل المواطنين العرب إزاء هذا الواقع.

من غير الممكن، وليس في نيتي، تصنيف جميع الأبحاث التي أُجريت في هذا الصدد وفق قواعد موحدة وتقسيمات واضحة. ويمكن القول أن التوجهات الإنتقادية في بحث العلاقة بين سياسة دولة إسرائيل تجاه مواطنيها الفلسطينيين وبين مميزات سياسة مجموعة الأقلية الفلسطينية تنقسم حسب متغيرات تفسيرها إلى ثلاث فئات أو توجهات.

التوجه الأول يركز على الدولة ومؤسساتها وسياستها مكتفياً بتفسير واقع الفلسطينيين مواطني إسرائيل. وقد أكد عدد من أنصار هذا التوجه على البنية المؤسسة للدولة وفقما تبلورت بعد العام ١٩٤٨، معتبرين أنها الحلقة المركزية التي

يمكن رؤية صحوة المواطنين العرب النضالية من أجل المساواة و العدالة الإجتماعية والسياسية في إسرائيل، كجزء من سيرورة عالمية. في السنوات الأخيرة أخذ الباحثون في شؤون القومية والدولة القومية يقبلون بكثرة على تناول نضال الأقليات القومية من أجل المساواة.
وتدل الأبحاث المتعلقة بهذا الموضوع على أن الأقليات القومية تناضل بطرق مختلفة للحصول على حقوقها وسط الإصرار و التوكيد على أنها ليست مجرد تجمع لأفراد فقط و إنما أيضاً مجموعة ذات هوية ثقافية و قومية خاصة لا يمكن تجاهلها من الناحيتين المؤسسية والرمزية على حد سواء.

تفسر الواقع الإقتصادي والإجتماعي والسياسي للمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل[٥].

التوجه الثاني يرتكز إلى نقد التوجه الأول (الذي يركز على الدولة) ويسلط الانتباه على الاقتصاد السياسي وصراعات القوى في المجتمع المدني على الموارد المادية و على السيطرة على قوة العمل التي تعتبر العامل الرئيسي وراء تخلف المجتمع العربي وما يعانيه من هامشية سياسية[٦]. أنصار هذا التوجه لا يتجاهلون بنية الدولة أو وظيفتها، لكن بعضهم ينقلون مضمار التحليل إلى المجتمع المدني، مقللين بذلك من أهمية الدولة كوحدة تحليل ذات نزعة أيديولوجية وسياسية انتقائية[٧]. ووفقاً لهذا التوجه فإن الواقع المادي، وبالأساس صراع السيطرة على الموارد المادية، هو المصدر أو العامل الرئيسي لإقصاء وتهميش والسيطرة على المجتمع العربي في إسرائيل.

التوجه الثالث يحصر الاهتمام في الجوانب الثقافية والرمزية للوجود الإسرائيلي، وخاصة في الأيديولوجية الصهيونية التي تعتبر المصدر الأساسي لعدم المساواة بين اليهود والعرب في إسرائيل[٨].

وتدل الخلافات حول المتغيِّر المُعلِّل وحول الاستنتاجات بشأن المتغيِّر المُعَلَّل في هذه التوجهات البحثية، على مدى تعقيد شبكة العلاقات بين دولة إسرائيل كدولة يهودية وبين مواطنيها الفلسطينيين. هذا التشابك أو التعقيد يتطلب تفسيرات مُرَكَبَّة تتجاوز عدداً من المقاربات والتعميمات المنهجية والنظرية التي تتألف منها بعض تلك التوجهات، وذلك بغية تقديم إجابات ملائمة للأسئلة البحثية التي طرحتها آنفاً، وهو ما يقتضي دمج متغيرات التفسير الثلاثة في التوجهات المذكورة في قالب نظري واحد، وتفسير جامع للتعقيد الكامن في شبكة العلاقات بين الدول ذات التوجه القومي الإثني وبين أقليات السكان الأصليين التي تواجه الإقصاء والتهميش.

هذا المقال يساهم بالأساس في إثبات أن التفسير لمنظومة العلاقات بين دولة إسرائيل ومواطنيها العرب ولسمات السياسة العربية في إسرائيل خلال السنوات الأخيرة يكمن في الارتباط الوثيق بين سياسة الإقرار وعدم المساواة في التقاسم والإقصاء السياسي. إن جمع هذه الجوانب الثلاثة في إطار تحليلي واحد هو الكفيل فقط بتفسير وفهم سمات الواقع الإجتماعي للمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل.

كذلك فإنه يفسر التغييرات الحاصلة في السلوك السياسي لهؤلاء المواطنين. فالنماذج (الموديلات) النظرية المدموجة تفسر بشكل أفضل الواقع الإثني–القومي المركب المليء بالتناقضات والصراعات.

لعل الإطار التحليلي الذي طورته المُنظِّرة الأميركية نانسي فرايزر فيما يتعلق بمعضلات العدالة الإجتماعية والسياسية ونضال مجموعات الأقلية من أجل المساواة، يشكل منطلقاً لا بأس به في هذا الصدد[٩]. لذلك سأحاول في البداية إيضاح هذا الإطار التحليلي في حد ذاته، ومن ثم بوضعه في سياق النظريات التي تدرس النزاعات الإثنية–القومية. وسأستعين لهذا الغرض بالنظريات المتعلقة بالأقليات القومية والحركات الإجتماعية وذلك من أجل شرح أنماط السلوك الجماعية للمواطنين العرب والسمات التي تسم تطلعهم نحو تحقيق العدالة الإجتماعية والاعتراف الثقافي والمشاركة السياسية، باعتباره (أي التطلع) إفرازاً لتعقيدات الواقع القومي اليهودي في إسرائيل.

عدم الاعتراف واللامساواة التقاسمية والأقصاء

يمكن رؤية صحوة المواطنين العرب النضالية من أجل المساواة و العدالة الإجتماعية والسياسية في إسرائيل، كجزء

اكليل زهور على ضريح شهداء مجزرة كفر قاسم

من سيرورة عالمية. في السنوات الأخيرة أخذ الباحثون في شؤون القومية والدولة القومية يقبلون بكثرة على تناول نضال الأقليات القومية من أجل المساواة[١٠]. وتدل الأبحاث المتعلقة بهذا الموضوع على أن الأقليات القومية تناضل بطرق مختلفة للحصول على حقوقها وسط الإصرار و التوكيد على أنها ليست مجرد تجمع لأفراد فقط و إنما أيضاً مجموعة ذات هوية ثقافية و قومية خاصة لا يمكن تجاهلها من الناحيتين المؤسسية والرمزية على حد سواء.

هناك أقليات قومية كثيرة في دول مختلفة لا تكتفي بالحقوق الفردية التي تُمنح لأعضائها ضمن أطر ليبرالية، بل تبحث و تسعى نحو الإعتراف بحقوقها الجماعية، و تناضل من أجل إحراز تسويات مؤسسية تمكنها من التمتع بإدارة ذاتية ثقافية و قومية و شراكة كاملة في السلطة[١١]. ويقر منظرون سياسيون كثيرون بصورة مبدئية بأن الحلول السياسية الداعية للإندماج على أساس فردي، و فضلاً عن أنها لا تستطيع ضمان حقوق الأقليات القومية و الثقافية في الحفاظ على هويتها في الدول ذات الهوية الثقافية و القومية الواضحة، تنطوي على مساس لهذه الحقوق[١٢]. هناك حقوق جماعية، تتمثل في الإدارة الذاتية الثقافية أو النظام التوافقي الفدرالي، يمكن أن تعزز الحقوق والحريات الفردية إذا كانت لا تُستخدم بشكل متعمد أو عن قصد كذريعة لإقصاء مجموعة الأقلية إلى العيش في غيتو أو عزلة بغطاء حكم ذاتي.

النقاش النظري في مسألة الحقوق والنظام السياسي الديمقراطي يُثير ملاحظات مهمة يجدر بحثها إذا كان الأمر يتعلق بأقليات قومية وثقافية في دول قومية.

هناك تمييز نظري مهم في النظرية السياسية وذلك بين البعد الثقافي–الرمزي وبين الأبعاد المادية والمؤسسية للوجود الإجتماعي. صحيح أن التمييز هو تمييز نظري فقط، لكنه مهم لفهم العلاقات التناحرية بين المجموعات الإثنية والقومية والثقافية. ومثل هذا التمييز يمكن أن يساعد تحليل

فلسطينيون في مخيمات التهجير

علم الاجتماع السياسي للنزاعات الاجتماعية، وكذلك في فهم أنماط سلوك المجموعات الضالعة في النزاع الإجتماعي. وهو (أي التمييز) مهم بشكل خاص فيما يتعلق بالدول التي تمثل قومية إثنية كإسرائيل، والتي تضم مجموعات أقلية قومية وثقافية تتعرض، على خلفية قومية، لغبن وإجحاف من النواحي الإقتصادية والثقافية والسياسية[١٣].

هناك أهمية مبدئية تنطوي عليها مساهمة المفكِّرة الأميركية نانسي فرايزر في بحث هذه المسائل. ففي سياق تناولها لمسألة العدالة الاجتماعية في المجتمعات المتعددة الثقافات والمتعددة القوميات وكذلك لظروف الحراك لدى الحركات الإجتماعية، تقول فرايزر أنه يمكن تقسيم النضال من أجل العدالة الإجتماعية إلى نوعين، الأول يرتبط بالنضال من أجل الإعتراف الثقافي وشرعية مجموعات الانتماء المختلفة في المشاركة الإندماجية في تصميم المجال العام. وتستند فرايزر في ذلك إلى تقاليد نظرية عريضة ترى في الاعتراف المتبادل بين الهويات الثقافية عنصراً مركزياً في تشكيل إطار سياسي واجتماعي ديمقراطي يرتكز إلى مبدأ الحقوق والعدل. وتُشير إلى منظرين، مثل شارليس تايلور وإكسل هونيت، يقولون أن الاعتراف بالهوية الثقافية لمجموعات معينة يشكل أساساً مُهماً في الحقوق الديمقراطية بل و ضرورة إنسانية أساسية[١٤].

هناك نوع آخر من المطالب السياسية الكامنة في أساس حراك المجموعات الإجتماعية المختلفة وهو المساواة في التقاسم . فانعدام العدالة الإجتماعية–الإقتصادية المتأصلة في البنية الإقتصادية– السياسية للمجتمع يَضرُّ ضرراً شديداً بالحقوق الأساسية، ويشكل شرطاً دافعاً مركزياً لتشكل الحركات الإجتماعية التي تناضل من أجل المساواة والعدالة التقاسمية. عامل انعدام العدالة التقاسمية يشمل الاستغلال والإقصاء إلى هامش النشاط الإقتصادي ووضع عراقيل مؤسسية واقتصادية أمام اندماج أبناء أقلية معينة في النشاط الإقتصادي، الأمر الذي يؤدي إلى الفقر. مساهمة فرايزر تتمثل في إقامة علاقة أو رابطة لا تنفصم بين نوعيّ التمييز اللذين يغذي أحدهما الآخر، حسب رأيها.

و تلفت فرايزر الإنتباه إلى العلاقة التكاتفية بين البعدين، الثقافي–الرمزي و الإقتصادي–الإجتماعي، في واقعنا ووجودنا، فانعدام المساواة في هذين الجانبين يؤدي إلى التمييز و الإجحاف و إلى الإقصاء والتهميش.

من هنا، وفي أية محاولة لتحقيق نظام اجتماعي عادل في المجتمعات المتعددة الثقافات، لا بد من مراعاة هذين المجالين عبر طرح حلول تحقق الإعتراف والتقاسم العادل للموارد. وتحذر فرايزر من حلول "سطحية" لمشاكل عدم الاعتراف وعدم المساواة في التقاسم . وهي لا تكتفي بالإعتراف بالهوية الثقافية للمجموعات الثقافية، كما يجد الأمر تعبيراً له في الفكر الليبرالي المتعدد الثقافات. فمثل هذا الاعتراف لا يستطيع توفير حل مُرضٍ لعدم الاعتراف المرتبط بالتمييز والغُبن. وترى فرايزر أن سياسة الهويات، التي تشكل في معناها الضيق حلاً لعدم الاعتراف، لا تؤدي إلى استبدال النظام الثقافي–القيمي الذي يقف وراء عدم الاعتراف و الغبن لمجموعات متساوية. إلى ذلك فإن سياسة الهويات بمعناها المجرد يمكن أن تؤدي إلى نشوء غيتوات ثقافية وجيوب إجتماعية تمنع الإتصال المنطقي بين المجموعات الثقافية المختلفة، الأمر سيخدم في

المآل النهائي النموذج الثقافي المهيمن. ووفقاً لفرايزر هناك حاجة لحلول تحويلية، إنتقالية، تغير النظام الثقافي–القيمي. إن تمكين المجموعات الثقافية من تصميم مجال ثقافي خاص يتمتع بإدارة ذاتية، سيكون أمراً إيجابياً فقط إذا شكل أساساً متيناً وركيزة ثقافية لمشاركة مجموعات الأقلية في تصميم وبلورة المجال العام واستيعابها فيه كمكون شرعي. بعبارة أخرى، إن الإعتراف بثقافة وهوية الأقلية المغبونة هو الذي سيوفر فقط لهذه الأقلية أساساً راسخاً وقوياً للمحافظة على هويتها، وركيزة قانونية وسياسية للتأثير على المجال الجماهيري العام وللعمل على تغييره، وفي المحصلة فإن مثل هذا الاعتراف هو الكفيل فقط بتحقيق المساواة الثقافية والعدالة الإجتماعية.

وفي الحقيقة فإن الإعتراف الثقافي باسم التعددية الثقافية التي تكرس مستويات، أو درجات الهوية، لا يحل مشكلة انعدام العدالة، بل و يؤدي إلى طمسها أيضاً. سأبين هنا أن الاعتراف الذي تمنحه إسرائيل لحقوق المواطنين العرب الجماعية يندرج ضمن النموذج السطحي. هذا الأمر يعبر عن نفسه في الاعتراف بالهويات الدينية–الطائفية لأبناء الأقلية الفلسطينية بدلاً من الاعتراف بهم كأقلية قومية[١٥].

وبمصطلحات فرايزر، فإن الاعتراف بالهويات الدينية لأبناء الأقلية الفلسطينية، مسلمين ومسيحيين و دروز، يأتي لطرح غطاء التعددية الثقافية، لكنه يشكل أداة مؤسسية وثقافية للتجزئة والسيطرة، مثلما أثبت لوستيك في البحث الذي أجراه في نهاية السبعينيات[١٦].

واستناداً لفرايزر فإنه لا يجوز فصل سياسة الاعتراف عن مشكلة انعدام المساواة في التقاسم. فالغبن البنيوي القائم على أساس التقاسم غير المتساوي يرتبط ارتباطا وثيقاً بسياسة الاعتراف، خاصة في الدول ذات الهوية القومية والثقافية الضيقة، التي لا تتضمن جميع المواطنين الذين يعيشون فيها، وهو الأمر الذي لا تتطرق إليه فرايزر نهائياً مع الأسف. تنتقد فرايزر سياسة الرفاه الليبرالية بكونها تعبيراً عن بنية سياسية واقتصادية لا توفر حلاً للتمييز و الغبن البنيوي وبحسب وجهة نظرها فإن دولة الرفاه تعزز وتكرس اللامساواة والفقر، وتضفي صورة إنسانية على واقع سيء و مشوه. تحويل موارد بصورة جزئية لمواجهة الفقر و البطالة، لا يغير البنية الإقتصادية التي تنتج الفجوات الإجتماعية و الإقتصادية و تولد الإجحاف و التمييز. على هذه الأرضية تقترح فرايزر حلاً عميقاً، نسبياً، يدمج " خطط رفاه أساسية مع سياسة ضريبية حازمة وسياسة ميكرو–إقتصادية لإيجاد تشغيل كامل، قطاع عام واسع، ملكية عامة أو ملكية مشتركة للموارد واتخاذ القرارات بصورة ديمقراطية فيما يتعلق بسلم الأولويات الإجتماعية–الإقتصادية الأساسية "[١٧].

وتقترح فرايزر أيضاً الإستهلاك الأساسي عن التشغيل، و بعبارة أخرى فإن البنى أو الهياكل الإجتماعية–الإقتصادية تتسبب، حسب فرايزر، بإجحاف و تمييز يمكن التخلص منهما بواسطة تغييرات بنيوية وليس مجرد تغييرات شكلية.

والحال فإن نموذج فرايزر يسم شبكات علاقات بين مجموعات إجتماعية في واقع متعدد الثقافات، ويبرز أهمية الاعتراف المتبادل والمساواة في التقاسم، ويرى فيهما مكونين مركزيين في أي نظرية عادلة. وتشير فرايزر بذلك إلى وهن المفاهيم الليبرالية الكلاسيكية، وتقترح التركيز على الوجود الجماعي في جهة، وتنتقد في جهة أخرى المفاهيم الجمهورية التي تُعظِّم تجانس الصالح العام المشترك وترى فيه مبدأ متساوياً في نظام سياسي دستوري[١٨].

وتحمل فرايزر أيضاً على المفاهيم "السطحية" للنظرية النقدية، والتي ترى في التعددية الثقافية وفي دولة الرفاه حلولاً ملائمة لانعدام العدالة الإجتماعية، وتنتقد في هذا السياق نظريات رولس و دوركين وكذلك "الوطنية الدستورية" حسبما يطرحها باربر و هابرامس كل بطريقته أو أسلوبه[١٩]. وتنتقد فرايزر أيضاً مبادىء دولة الرفاه الليبرالية ونظرية سياسة الاعتراف والتيار المركزي في النظرية الليبرالية بشأن التعددية الثقافية. حيث أن هذا المقال ليس نظرياً في جوهره، فإنني لا أعتزم مناقشة كل ما تطرحه فرايزر من نقد وفرضيات، وسأكتفي بتناول خَلَلَيْن رئيسيين في نموذجها يحتاجان إلى تصحيح لكي يصبح نموذجاً ذو قدرة على التفسير والتحليل، ليس فقط في واقع سياسي ليبرالي، كما تقول فرايزر، وإنما أيضاً في سياقات إثنية–قومية نزاعية، أي في منظومات علاقات بين مجموعات أغلبية

الخلل البارز الأول في النموذج التقدمي الذي تُطوره فرايزر يتمثل في فرضياته الليبرالية الأساسية فيما يتعلق بالدولة ودورها في خلق اللامساواة. وتقيم فرايزر نقاشها استناداً إلى أسس الدولة الليبرالية، مثل الولايات المتحدة الأميركية، على الرغم من انتقادها الشديد لبنية الدول من هذا الطراز. ولا تؤكد\ فرايزر بدرجة كافية على دور الدولة كوكيل مركزي في تصميم وتشكيل النظام الإجتماعي-الإقتصادي والثقافي-القيمي، في أي نظام إجتماعي، ولاسيما في النظم المتعددة القوميات.

ومجموعات قومية، كما هو الحال في إسرائيل.

الخلل البارز الأول في النموذج التقدمي الذي تُطوره فرايزر يتمثل في فرضياته الليبرالية الأساسية فيما يتعلق بالدولة ودورها في خلق اللامساواة. وتقيم فرايزر نقاشها استناداً إلى أسس الدولة الليبرالية، مثل الولايات المتحدة الأميركية، على الرغم من انتقادها الشديد لبنية الدول من هذا الطراز. ولا تؤكد\ فرايزر بدرجة كافية على دور الدولة كوكيل مركزي في تصميم وتشكيل النظام الإجتماعي–الإقتصادي والثقافي–القيمي، في أي نظام إجتماعي، ولاسيما في النظم المتعددة القوميات. يعتقد فلدمان أن نموذج فرايزر يركز على المجتمع المدني[٢٠]، ويتجاهل مكانة ودور الدولة، ليس كساحة تنمو فيها اللامساواة وإنما كعامل تشكيل مركزي للهويات الإجتماعية وكناظم أو ضابط رئيسي في تقاسم الموارد الاقتصادية في المجتمع. تركيز فرايزر على الدول ذات السمات الليبرالية القوية، ينطلق من فرضية أن الدولة لا تختار بصورة جلية ومُتَعمَّدة الهوية الثقافية لإحدى المجموعات الثقافية في الدولة ذاتها، وأنها ليست شريكاً كاملاً في تصميم عملية تقاسم الموارد، وإنما تتطلع لأن تكون مساحة "محايدة" لقوى السوق، لا تقيم علاقات تعاونية مع مكونات وعناصر مختلفة تنتمي إلى المجموعة الإثنية السائدة في المجتمع المدني. هذه الفرضية تعبر عن نفسها في الموقف الذي تتخذه فرايزر من المجموعات الإجتماعية الليبرالية، عن طريق تجاهل الأبعاد القومية. على هذه الأرضية ثمة حاجة إلى توسيع نموذج فرايزر كي يتضمن دولاً غير ليبرالية، وخاصة إثنية–قومية، وحتى يتناول معضلات تواجهها أقليات قومية وليس (الأقليات) الثقافية فقط.

الثغرة الأخرى في نموذج فرايزر هي عدم مراعاتها أو اهتمامها بالجانب التصحيحي للعدالة (Corrective Justice). انعدام العدالة في مثل هذه الظروف ينبع بالدرجة الأولى من عدم الاعتراف بحق شعب معين في بقعة أرض معينة، وليس من عدم الاعتراف بثقافته فقط.

هناك ارتباط وثيق بين الانتماء الثقافي وبين السيطرة على بقعة أرض تعتبر وطناً، لذلك فإن الاعتراف الثقافي وتقاسم الموارد المستَنِدان إلى علاقات القوة تبعاً للوضع القائم، يحافظان على مبنى القوة الذي يشكل منذ البداية سبب نشوء وتطور اللامساواة. نظام علاقات القوة السائد الذي يتطلع إلى حماية نفسه هو الذي يحدد تقاسم الموارد في مثل هذه الظروف، ومن هنا ينبغي إيضاح طرق تحديد تقاسم الموارد، ومنح الأقلية المستبعدة إمكانية التأثير على عملية التقاسم (تقاسم الموارد) بغية تجاوز علاقات القوة السائدة.

إقصاء وطرد الأقليات الأصلية في الدول الكولونيالية يثير سؤالاً مركزياً في شأن مسألة العدالة، بغض النظر عما إذا كانت عملية الإقصاء والطرد قد تمت في الماضي البعيد أو الماضي القريب. نموذج فرايزر يتجاهل العمليات التاريخية ويركز على معالجة عدم المساواة الراهنة.

إقصاء وطرد الأقليات الأصلية في الدول الكولونيالية يثير سؤالاً مركزياً في شأن مسألة العدالة، بغض النظر عما إذا كانت عملية الإقصاء والطرد قد تمت في الماضي البعيد أو الماضي القريب. نموذج فرايزر يتجاهل العمليات التاريخية ويركز على معالجة عدم المساواة الراهنة. تجدر الإشارة إلى أن معالجة كهذه تنطوي على تجاهل طريقة تبلور الوضع القائم (الستاتوز كوو) وهي بذلك تتجاهل أيضاً مظالم أُرتكبت في الماضي.

التفسيرات الشائعة لعملة الطرد لا تلغي مسألة العدالة في أي زمان ومكان. كذلك فإن الظلم التاريخي لا يمكن تجاوزه أو القفز عنه عقب نشوء واقع جديد، حتى إذا كان تغيير هذا الواقع يؤدي إلى انتقاص جزئي لحق الذين لا يتحملون مسؤولية ذلك الظلم أو اللاعدالة[٢١]. ويبقى السؤال المبدئي المتعلق بالحق في

بقعة جغرافية معينة نافذاً حتى إذا كان حل هذا السؤال يسري أو ينطبق على أشخاص لم يكونوا شركاء بأنفسهم في عملية الطرد والإقصاء.

العدالة الليبرالية التي تعفي الناس من المسؤولية، إذا كانوا لم يرتكبوا بأنفسهم جريمة معينة من قبيل اقتلاع شعوب أصلية من أراضيها، هي عدالة جزئية تخدم مبنى القوة السائد. هذه العدالة تعفي حركات كولونيالية من المسؤولية، و تتغاضى عن الظروف التاريخية للسيرورة الكولونيالية و عن المسؤولية الأخلاقية تجاه فظائع و مظالم أُرتكبت باسم حقوق تاريخية أو غيرها[٢٢].

على الرغم مما ذُكر من انتقادات، فإن نموذج فرايزر يبقى ذا صلة لفهم سيرورات نشوء اللامساواة الإثنية ولمواجهتها. هذا النموذج يعتبر لسببين رئيسيين، أفضل من النماذج الأخرى مثل الكولونيالية الداخلية أو المنافسة الإثنية[٢٣]. فنموذج الكولونيالية الداخلية، وفي محاولة لتفسير ديناميكيات علاقات القوة في الدولة، ينحصر تقريباً بالدولة، ويبطل قدرة المجتمع على التأثير جاعلاً منها قدرة تأثير سلبية. أما توجه المنافسة الإثنية فيستند إلى فرضيات مختلفة تماماً، إذ أن مجال أو ميدان التحليل فيها هو الإثنية، وبذلك فإن مسؤولية الدولة في خلق اللامساواة تغذو هامشية أو ثانوية.

في المقابل فإن نموذج فرايزر يعتبر ديالكتيكياً أكثر، وقابل لرؤية مركبة نسبياً للواقع السياسي. فهو غير محصور في تفسير واقع اجتماعي–اقتصادي معين أو أنماط سيطرة معينة. يقوم نموذج فرايزر على الجمع بين النظرية السياسية ونظرية الحقوق المعيارية (النموذجية)، كما أنه ينطوي، عدا عن تفسير ديناميكيات اللامساواة، على مخطط قيمي لتغيير الواقع لجهة تلاؤمه مع مبادىء قيمية أساسية. وبغية التغلب على ثغرات هذا النموذج هناك حاجة للتأكيد على أن السياسة تشكل ساحة والدولة لاعباً في نشوء وتطور انعدام عدالة التقاسم والعدالة الثقافية. هذه الحاجة تغدو ضرورية وسليمة خاصة عندما يتناول الأمر دولاً ذات هوية إثنية–ثقافية فاعلة وجلية. تناول مسألة العدل والمساواة لا يمكنه تجاهل بنية الدولة كموضوع للنقد حسبما تقول وندي براون[٢٤]. إن أية نظرية تتعلق بالعدل لا بد وأن تشمل الدولة وما تمارسه من ديناميكيات تضمين وإقصاء سياسية، ذلك لأن الدولة تشكل مصدراً رئيسياً للقمع[٢٥]. فأي تجاهل لمسؤولية الدولة، ليس بكونها مساحة للقمع وحسب وإنما كلاعب أساسي في خلق أو نشوء النظام الإجتماعي–الإقتصادي والنظام الثقافي–القيمي غير المتساوي، ولاسيما في الدول القومية، إنما يعني "إبطالاً للسياسة"[٢٦].

إيريس يونغ تُذكِّرنا في هذا الصدد بـ "إن المعنيين حقاً بالحد من اللاعدالة لا يستطيعون تجاهل مؤسسات الدولة كوسيلة من أجل تحقيق هذا الهدف"[٢٧].

من هنا يمكن اعتبار قوى السوق الإسرائيلية عاملاً مهماً في خلق اللامساواة بين اليهود والعرب. كذلك يجب النظر إلى الأقلية الفلسطينية في إسرائيل كلاعب غير سلبي، يقف جامداً إزاء نشاط وفاعلية الدولة اليهودية والأغلبية المتنفذة فيها.

يشكل الواقع في إسرائيل مثالاً بارزاً على الدور المركزي الذي تلعبه الدولة في نشوء وتطور اللامساواة الإجتماعية وعلى دورها في فرض هوية ثقافية واحدة على المجال العام عن طريق الإقصاء الجزئي أو الكامل لمجموعات إجتماعية مختلفة، وخاصة أبناء الأقلية القومية، من اللعبة السياسية[٢٨]. وفي الواقع لا بد من الحذر من استخدام الدولة أو الأيديولوجية الصهيونية كمقولات شاملة في التفسير. لايمكن بحث صيرورة المجتمع العربي في إسرائيل ومكانته في المجتمع الإسرائيلي دون إيلاء اهتمام خاص لمسؤولية الدولة اليهودية تجاه البنية الإجتماعية–الإقتصادية والثقافية–القيمية التي تميز وتغبن وتقصي المواطنين العرب.

كذلك، ومن أجل فهم سياسة المواطنين العرب في إسرائيل لا بد من الوقوف على ماضيهم التاريخي و معرفة كيف تكَّون مبنى الموارد في الدولة الإسرائيلية. فنضال المواطنين العرب من أجل المساواة يتناول بالدرجة الأولى قضية مواردهم، خاصة الأرضية منها، والتي لم تُنقل للدولة بطرق غير قانونية وحسب، وإنما أصبحت أيضاً عاملاً مهماً في قمعهم كأفراد وكمجموعة. نظام القوة في الدولة لا ينطوي فقط على إقصائهم الثقافي بل وينطوي أيضاً على إقصائهم التاريخي كشعب أصلي. فهذا النظام ينظر إليهم كالنظرة إلى أفراد أية أقلية مهاجرة تنبع حقوقهم من مواطنتهم في دولة أجنبية

وذلك بموجب ميثاق إجتماعي تمليه الأغلبية المهيمنة، وليس كشعب أصلي تستند حقوقه منذ البداية إلى علاقته أو رابطته الجوهرية والروحية بالمكان الذي قامت الدولة عليه[٢٩].

النقاش التالي يُبين كيف تغذي هذه الجوانب بعضها البعض وهي إذ تبني واقعاً مركباً من الغبن البنيوي والهيمنة الثقافية والسيطرة السياسية يجب دمجها معاً في أي حل أو تصحيح جاد للواقع المشوّه الذي يعيشه المواطنون العرب في إسرائيل كأفراد وكمجموعة.

مشهد من قرية "عبدا" غير المعترف بها جنوب النقب

الإقتصاد القومي وانعدام المساواة في إسرائيل

اتبعت دولة إسرائيل لغاية أواسط الثمانينيات نظاماً اقتصادياً مركزياً صارماً مارست الحكومة في نطاقه تدخلاً شديداً في إدارة الإقتصاد[٣٠]. مركزية الاقتصاد الإسرائيلي وسيطرة الحكومة على رأس المال مكّنا الأخيرة (أي الحكومة) من ممارسة سياسة تفضيل للاقتصاد اليهودي على الإقتصاد العربي بذرائع سياسية وأيديولوجية. وقد وجد هذا الأمر تعبيراً له في أنظمة وأوامر و تقديم دعم حكومي ومنح لمبادرين ومستثمرين يهود حُرِمَ منها المبادرون العرب[٣١]. إحدى السمات البارزة التي اتسم بها الاقتصاد الإسرائيلي خلال العقدين الأخيرين تمثلت بتحول الإقتصاد إلى الليبرالية وقد عبرت هذه العملية عن نفسها في انسحاب الدولة تدريجياً من سوق المال كعامل ضبط وتقاسم ، وفي الخصخصة وتقليص الميزانية وخفض الضرائب، وبفتح الاقتصاد الإسرائيلي أمام السوق العالمية.

هذه التغييرات أثرت تأثيراً هائلاً على بنية المجتمع الإسرائيلي، وأدت إلى تغييرات مؤسسية مهمة في المجتمع والاقتصاد، كإنهيار الهستدروت، التي لم تعد مُشغِّلاً أو رب عمل رئيسياً في الاقتصاد ولا حتى منظمة عمالية كبيرة، وازدياد قوة مجتمع الأعمال الذي تحول إلى نخبة متدخلة ومؤثرة جداً في رسم السياسة الاقتصادية، و تحول بنك إسرائيل المركزي إلى لاعب أساسي يتمتع باستقلالية في الاقتصاد و السياسة الاقتصادية[٣٢].

معدلات نمو الاقتصاد الإسرائيلي في بداية التسعينيات أصبحت مشابهة لمعدلات نمو اقتصاد "النمور" الآسيوية، كما ارتقت نوعية الحياة في إسرائيل و باتت مشابهة لنوعية الحياة في أوروبا و أميركا الشمالية[٣٣]. وعلى الرغم من الانحسار الجزئي للدولة في سوق المال، إلاّ أن النمو الإقتصادي المذكور وفرّ للدولة موارد هائلة، إذ إزدادت مداخيلها عقب عملية خصخصة الشركات الحكومية، و خاصة البنوك، والارتفاع الملموس الذي طرأ على مداخيلها من الضرائب، بالإضافة على المداخيل المتأتية من الهبات و المنح الأميركية ومن التبرعات الخارجية التي تحكمت بها الحكومة و استغلتها لأغراضها[٣٤]. لقد واصلت الدولة (إسرائيل) دورها كلاعب مركزي في الاقتصاد و المرافق الاقتصادية ليس كمصدر أساسي لرأس المال الموظف في الاستثمارات، و إنما كضابط و كجهة مسيطرة على ثروات مادية ذات قيمة كبيرة. جدير بالذكر أن الدولة و المؤسسات المرتبطة بها تسيطر على أكثر من تسعين في المائة من الأراضي الواقعة داخل حدود الخط الأخضر.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: كيف كان تأثير تلك التغييرات على المواطنين العرب؟

بغية الإجابة على هذا السؤال سوف أكتفي بالإشارة إلى عدد من المجالات الاجتماعية والاقتصادية التي تمكن من

من الزاوية القومية اليهودية استهدفت عملية مصادرة الأراضي الإستيلاء على مناطق الحدود الداخلية.
وكان المغزى العملي لهذه السياسة إقامة مستوطنات يهودية في المناطق التي توجد فيها تجمعات عربية كبيرة وذلك لعزل القرى والبلدات العربية عن بعضها البعض ومنع أي تواصل إقليمي (جغرافي) فيما بينها.

إثبات دور الدولة في التطورات الاجتماعية =الاقتصادية المرتكزة على الفجوات بين اليهود والعرب والتي تصب هذه التطورات أيضاً في تعزيزها وتعميقها. يمكن الوقوف على الوضع الاجتماعي= الإقتصادي للمواطنين العرب في إسرائيل من خلال عملية تقاسم الموارد ومن خلال مستوى مشاركتهم في قوى الإنتاج. و انطلاقاً من روحية النقد المألوفة تجاه المفهوم الضيق للإقتصاد السياسي، و الذي يُركز على تقاسم موارد الدولة، سوف أمضي قدماً في توسيع مناقشة اللامساواة الاجتماعية–الاقتصادية بغية الوقوف على تأثيرها (أي اللامساواة...) على الفرد أيضاً، فالبنية الاجتماعية–الإقتصادية التي تولد تمييزاً قومياً تَحدُّ من، بل وتحول دون تجسيد واستنفاد القدرات والطاقات الشخصية والتشغيلية[٣٥]. وبعبارة أخرى فإنني سأركز على انعدام عدالة التقاسمية تجاه المواطنين العرب وذلك حسبما يتجلى الأمر في تقاسم الموارد و في التقسيم الإثني–القومي لقوى الإنتاج وسوق العمل. هذا الأمر يمكننا من تبيان و إثبات التمييز الإثني–القومي في الاقتصاد الإسرائيلي و العلاقة القائمة بين النواحي أو الجوانب الإقتصادية و السياسية و الثقافية.

الأراضي والسكن: صادرت الدولة خلال خمسة عقود من قيامها أراضي السكان العرب والتي تحولت إلى "أرض الوطن"، و المعنى الصريح لهذه التسمية، أو هذا المصطلح، في السياق الإسرائيلي هو أن الأراضي التي تملكها الدولة هي "إرث السكان اليهود فقط"[٣٦]. منذ العام ١٩٤٨ و حتى أيامنا هذه لم تتوقف سياسة مصادرة أراضي العرب ونقلها في اتجاه واحد لتوضع تحت تصرف وسيطرة "دائرة أراضي إسرائيل"، وهي سلطة أو هيئة حكومية مكلفة بإدارة أراضي الدولة[٣٧].

وقد سنت دولة إسرائيل قوانين واتبعت وسائل وإجراءات إدارية كثيرة ومنوعة من أجل الإستيلاء والسيطرة على أراضي العرب، كذلك فقد أتاحت أنظمة الطوارئ الإنتدابية من العام ١٩٤٥، الإستيلاء على أراضٍ كانت مسجلة باسم "المندوب السامي" البريطاني وأراض أخرى أُعتبرت من قبل الجيش الإسرائيلي حيوية لاحتياجات الأمن. أحد القوانين البارزة التي أتت في هذا السياق، قانون أملاك الغائبين (١٩٥٠)، والذي وفر "غطاء قانونياً" لاستيلاء الدولة على جميع ممتلكات السكان العرب الذين طُردوا أثناء الحرب أو اضطروا للنزوح و الهرب خوفاً من أهوالها، علماً أن قسماً من النازحين انتقلوا للسكن مؤقتاً في أماكن أخرى من البلاد على أمل العودة إلى بيوتهم بعد أن تسكن رياح الحرب. فغالبية المواطنين العرب الذي بقوا داخل حدود دولة إسرائيل بعد انتهاء الحرب و اعتبروا "غائبين" خسروا بيوتهم أو أراضيهم لصالح ما يسمى بسلطة التطوير. و كان وزراء كبار في الحكومة الإسرائيلية قد صرحوا قبل سن قانون أملاك الغائبين "نحن نميل لجهة اعتبار كل الأملاك المتروكة و المهجورة كأملاك للدولة يحق لدولة إسرائيل التصرف بها كما تشاء"[٣٨]. منذ العام ١٩٤٨ ولغاية الآن خسر المواطنون العرب في إسرائيل حوالي ٧٠٪ من الأراضي التي كانت بملكيتهم[٣٩]. ويقول الباحثان أورن يفتحئيل وسندي كيدار إن نظام الأراضي في إسرائيل غيّر وضع السيطرة على الأراضي، من وضع كانت فيه المؤسسات اليهودية، و خاصة "الكيرن كيميت"، تسيطر على ١،٣٧٠،٠٠٠ دونم قبل (حرب) العام ١٩٤٨ إلى وضع أصبحت فيه "دائرة أراضي إسرائيل" تسيطر على ١٩,٥ مليون دونم تشكل ٩٣ في المائة من إجمالي الأراضي في إسرائيل[٤٠].

ونظراً لأن الأرض كانت المورد الوحيد الذي يمتلكه المواطنون العرب كمصدر للدخل، فقد نجم عن مصادرة الأراضي تأثير اجتماعي–اقتصادي مباشر على غالبية المواطنين العرب، هذا عدا عن التأثير المؤسسي والسياسي لهذه العملية على

الصعيد القومي.

من الزاوية القومية اليهودية استهدفت عملية مصادرة الأراضي الإستيلاء على مناطق الحدود الداخلية[٤١]. وكان المغزى العملي لهذه السياسة إقامة مستوطنات يهودية في المناطق التي توجد فيها تجمعات عربية كبيرة وذلك لعزل القرى والبلدات العربية عن بعضها البعض ومنع أي تواصل إقليمي (جغرافي) فيما بينها.

وبحكم هذه السياسة التي طبقت منذ العام ١٩٤٨ وحتى العام ١٩٩٥ خُصِّصَ للمواطنين العرب ¼ في المائة فقط من أراضي الدولة[٤٢]. سياسة مصادرة أراضي العرب واحتلال المناطق (الداخلية) المتاخمة للحدود لم يُقلصا مساحات الأراضي المخصصة للزراعة وحسب، بل وقلصا أيضاً مساحات الأراضي المخصصة للبناء.

السياسات التي اتبعتها الدولة في توزيع الأراضي وفق تخصيص محدد وفي مجال التنظيم والبناء جاءت لتصب في خدمة الأهداف القومية اليهودية. وقد وجد هذا الأمر تعبيراً له في تحديد مناطق تطوير على أساس الانتماء الإثني، وفي اتباع سياسة تنظيم وبناء تَحِدُّ من إمكانيات النمو والتطور الطبيعي للسكان العرب وتؤدي إلى ما يوصف بالبناء غير القانوني الذي يواجه بسياسة هدم بيوت صارمة[٤٣].

وصف دوف تشرنبوردا، وهو مهندس معماري وخبير في مضمار الخطط الهيكلية للقرى والمدن العربية، الوضع بالكلمات التالية: "هناك جفاء تام، مؤسسي وفكري، بين قوانين التنظيم والبناء وبين عمليات التخطيط والسكن في الوسط العربي. هناك فرضيات ومفاهيم مستترة تقف وراء قوانين البناء. ففي إسرائيل يلائم "الكود" التخطيطي في القانون، المجتمع اليهودي وليس العربي، ومن هنا فإن الخطط الهيكلية غير الملائمة لـ "الكود" العربي، لا تمنع ولا تحول دون البناء غير القانوني[٤٤].

في السنوات الأخيرة برز توجه خطير في سياسة التخطيط القطرية الإسرائيلية، عبر عن نفسه في إقامة شبكة مواصلات تلتف على القرى العربية وتحاصرها في جيوب بعيدة عن محاور وطرق المواصلات المركزية[٤٥].

وعلى سبيل المثال فإن شق شارع رقم ٦ ("عابر إسرائيل") والسياسة التي أُتبعت في تخطيطه يجسدان تماماً كيف تستغل الدولة مجالات المعيشة والنمو الطبيعية للسكان العرب لأغراض عامة يهودية. وقد قلص الشارع من قدرة الكثير من القرى العربية على الوصول إلى احتياطي أراضيها وخلق في الوقت ذاته فصلاً مصطنعاً فيما بينها. صحيح أن المواطنين العرب يستفيدون من السفر على هذا الشارع، لكن هذا لا ينفي أنه ألحق ضرراً شديداً بإمكانية استخدام الأراضي لأغراض زراعية ولأغراض التطوير والبناء. هذه السياسة تنطوي على تمييز و إجحاف في الموارد المادية، و تجسد عمق التفكير الاستغلالي بل و العنصري في تخطيط المجال في إسرائيل[٤٦].

خطورة سياسة الأراضي والسكن الإسرائيلية لا تنبع فقط من إنعكاساتها المادية على كل نواحي حياة السكان العرب، حيث يعيشون في ظروف مادية صعبة، و حتى كارثية أحياناً، كما في قضيتي "لاجئو الداخل" و "القرى غير المعترف بها"[٤٧]. فهناك بعد أكثر خطورة لمسألة الأراضي كمورد توزعه الدولة بين مواطنيها، وهو المتمثل في اعتبار الأراضي المصادرة من العرب مورداً قومياً يهودياً ينطوي في حد ذاته على مس خطير بهوية المواطنين العرب و بإرتباطهم التاريخي والروحي بالأرض. هذا الأمر لا يبرز فقط في بعد التقاسم، وإنما أيضاً في بعد الإعتراف، كما عبر عن نفسه في قرار الحكم المتعلق بقضية قعدان[٤٨]. فهذا الحكم، الذي أُعتبر سابقة، لم يتضمن أي اعتراف بالرابطة التاريخية والروحية التي تربط المواطن قعدان بالأرض التي كانت تعود لعرب طردوا منها وشردوا بطرق تعسفية غير مشروعة، ولم يتضمن إقراراً بسياسة التمييز المتواصلة التي انتهجتها مؤسسات الدولة في تقاسم تلك الموارد في ما مضى[٤٩].

قرار الحكم "الليبرالي" غير المسبوق يضفي بأثر رجعي شرعية على سياسة الأراضي والتخطيط والبناء التي اتبعتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، و يتجاهل البعد التصحيحي للعدالة، مكتفياً بتأكيد العدالة التقاسمية ، كمبدأ أساسي في سياسة الدولة، استناداً للوضع القائم. هذا التوجه ينطوي على تكريس علاقات القوة القائمة، و إضفاء الشرعية القانونية عليها بإسم العدالة التقاسمية.

كذلك فإن معطيات الفقر التي تعدها مؤسسة "التأمين الوطني" تدل أيضاً على العلاقة بين عدم المساواة في التقاسم و فجوات الدخل من جهة، وبين الهوية القومية في إسرائيل، من جهة أخرى، وينبع الفقر في المجتمع العربي من تمييز مؤسسي و بنيوي و ثقافي مضت عليه سنوات طوال، وهو ما يعبر عن نفسه، ليس فقط على مستوى تقاسم الموارد، وإنما أيضاً على مستوى تجسيد القدرات واستنفاد الطاقة الذاتية. فعدم وجود العمال العرب في مجالات اقتصادية كثيرة مثل الـ "هايتك" المعلوماتية، الطيران، الاتصالات و الصناعات الكيماوية، يؤكد عدم المساواة البنيوية التي تعاني منها القوة العاملة العربية.

من وجهة نظر عربية، فإن اعتبار الأراضي التي صودرت من العرب مورداً قومياً يهودياً يقوض في حد ذاته أهمية الحكم، نظراً لأنه يخضع لسياسة تحصر نفسها في نظام الأراضي القائم في أبعاده ومعانيه الأخلاقية و القومية و الثقافية.

سوق العمل: لم يكن باستطاعة إحتياطي الأراضي الزراعية التي بقيت بحوزة المواطنين العرب توفير مصدر دخل أساسي، وذلك بسبب سياسة مصادرة الأراضي في الخمسينيات والستينيات. وتزداد خطورة هذا الأمر لاسيما وأن المواطنين العرب لا يمتلكون أي تأثير على الرساميل أو الاستثمارات الحكومية في تطوير البنى التحتية. هذه السياسة كان لها تأثير عميق على بنية المجتمع العربي، وقد وجد هذا الأمر تعبيراً له في عملية التحول البروليتاري لقوة العمل العربية[٥٠].

فمنذ العام ١٩٧٠ أصبح معظم الشغيلة أو العمال العرب (٧١،٥٪) أُجراء[٥١]. وبمرور السنوات ارتفعت نسبة الأُجراء (العرب) في قوة العمل لتصل في العام ١٩٩٠ إلى ٨٣٪، الأمر الذي عكس تبعية السكان العرب المتزايدة للإقتصاد اليهودي. و نظراً لأن الاقتصاد العربي لم يكن متطوراً بدرجة كافية لاستيعاب الكم الكبير للعمال (٩٢ ألف عامل)، حيث أن معظم المواطنين العرب كانوا يعيشون في قرى وبلدات منفصلة و معزولة و متخلفة، دون بنى تحتية أساسية كالماء و الكهرباء و المواصلات، فقد اضطر معظم الأُجراء العرب للبحث عن مصادر للرزق و العمل خارج أماكن سكناهم.

وصف نوح لفين افشتاين و موشيه سميونوف عملية التغيير التي شهدها الاقتصاد العربي في السبعينيات على النحو التالي:

السمة الأبرز في التغييرات التي طرأت على الإقتصاد العربي بين سنوات ١٩٧٢-١٩٨٣، تمثلت في الانتقال أو التحول [...] من الزراعة إلى اقتصاد يعتمد الخدمات، ولاسيما الخدمات العامة. وعلى الرغم من اتساع التصنيع، إلاّ أنه لم يلعب في تلك الفترة سوى دور هزيل في الوسط العربي، فيما كانت غالبية ذوي الياقات الزرقاء (الفنيون وعمال الصناعة) تعمل في الوسط اليهودي. وقد أدى التغيير أو التحول في الاقتصاد العربي إلى تراجع ملموس في التشغيل الذاتي وفي حيازة (ملكية) وسائل الإنتاج. غالبية الذين عملوا في الوسط العربي تقاضوا أجورهم من الحكومة أو من الحكم المحلي أو من شركات كبيرة كانت في قسم منها بملكية شركات يهودية[٥٢].

يعتبر هذا الوضع مقلقاً نظراً لأن معظم العمال العرب انخرطوا في أعمال لا تحتاج لمهارة عالية ولا توجد فيها مسارات للتقدم و التأهيل، و لذلك كان هناك تسريح (خروج) دائم و مستمر للرجال الذين تتراوح أعمارهم بين ٤٥ عاماً و ٦٥ عاماً من سوق العمل خلال سنوات ١٩٧٥-١٩٩٠[٥٣]. وكانت النتيجة الإجتماعية الناجمة عن هذا الوضع انتشار البطالة بنسبة مرتفعة جداً بين الرجال، الذين يكونون بصورة عامة في مجتمعات أخرى، في ذروة عطائهم و طاقاتهم الإنتاجية. و حيث أن المجتمع العربي يتميز بالأسر أو العائلات الكبيرة التي يعيلها معيل واحد، فإن المغزى المباشر لتسرب الرجال من الفئة العمرية المذكورة (٤٥-٦٥ عاما") من سوق

العمل، هو تفاقم الفقر و ازدياد التبعية لمؤسسات الرفاه و العون الاجتماعي التابعة للدولة.

ثم جاءت التغييرات التي طرأت على سوق العمل في الثمانينيات و التسعينيات لتبرز أكثر التخلف البنيوي لقوة العمل العربية في سوق العمل الإسرائيلية. ففي هذه السنوات تنامت قوة العمل في فروع المهن العلمية و الأكاديمية، و المهن الحرة و قطاع الخدمات، في حين انخفض عدد العاملين في الأعمال اليدوية، بما في ذلك القطاع الزراعي ... هذه العملية أبرزت بشكل كبير التمييز الذي عانى منه الشغيلة العرب المهرة و المهنيون. صحيح أن الزراعة لم تعد مصدر عمل رئيسياً، ولكن مع ذلك فقد اشتغل في العام ١٩٩٩ حوالي ٥٠٪ من اليهود الإشكناز (المتحدرون لأبوين من أصل أوروبي–أميركي) و ٢٣،٧٪ من اليهود الشرقيين (المتحدرون لأبوين من أصل آسيوي و إفريقي) في مهن أكاديمية و مهنية و إدارية، هذا في حين لم يكن يعمل في هذه المجالات ذاتها، في نفس الفترة، سوى ١٤،٧٪ من العاملين العرب[٥٤].

تجدر الإشارة إلى أن معظم الأكاديميين العرب يعملون في قطاع التعليم العربي كمدرسين و مدراء. في العام ٢٠٠٢ كان ٦٥٪ من العمال العرب المهنيين وغير المهنيين يعملون في فروع البناء و الصناعات الخفيفة و الخدمات[٥٥]. أما في مهن "الياقات البيضاء" وخاصة في المهن العلمية والأكاديمية و الإدارية، فإن الفجوات أكبر بكثير.

وفقاً لـ لفين–افشتاين و سميونوف فقد "انطوى اندماج العرب في الاقتصاد [اليهودي] على سلبيات أو شوائب اجتماعية و اقتصادية من حيث أن قبول العمال العرب اقتصر بصورة عامة على الأعمال الواقعة في أسفل سلم التشغيل"[٥٦].

أما العوامل المركزية التي تقف وراء فجوات الدخل وعدم المساواة و الفوارق الكبيرة في مستوى المعيشة فتتمثل في عدم توفر قاعدة تشغيل واسعة في التجمعات العربية (باستثناء الخدمات العامة في نطاق السلطات المحلية و هي خدمات تضخمت بمرور الزمن)، و تفضيل واضح لأرباب العمل، اليهود على العرب، الذين تنافسوا على أماكن العمل والتقدم[٥٧].

التمييز ضد المواطنين العرب لايقتصر على التشغيل، بل يشمل أيضاً موضوع الأجر. فعند المقارنة بين التجمعات السكانية العربية و اليهودية نجد أن معطيات (أرقام) الأجور المتوسطة، الموجودة لدى مؤسسة "التأمين الوطني"، تظهر وجود فوارق كبيرة بين القطاعين[٥٨].

كذلك هناك فجوات و فوارق جلية لصالح المجتمع اليهودي في تقاسم موارد الوزارات الحكومية المختلفة، ويبرز ذلك في الاستثمارات الحكومية في مشاريع مختلفة و في المنح التي تقدمها وزارة الداخلية[٥٩]. و في هذا الصدد هناك تمييز تاريخي متواصل ضد المدن والقرى العربية باستثناء ألاعيب و خدع حسابية تمارسها وزارة الداخلية في كل ما يتعلق بمنح التطوير والميزانية النظامية، ولهذا السبب توجد فجوات كبيرة بين مداخيل البلدات العربية و البلدات اليهودية[٦٠]. ويدل تصنيف و تدريج السلطات المحلية بناء على المقياس الاجتماعي–الاقتصادي و معطيات مكتب الإحصاء المركزي ووزارة الداخلية و مؤسسة التأمين الوطني، على وجود الكثير من القرى والبلدات العربية في الدرجات أو الأماكن المتدنية من المقياس الاجتماعي–الاقتصادي[٦١].

كذلك فإن معطيات الفقر التي تعدها مؤسسة "التأمين الوطني" تدل أيضاً على العلاقة بين عدم المساواة في التقاسم و فجوات الدخل من جهة، وبين الهوية القومية في إسرائيل، من جهة أخرى، وينبع الفقر في المجتمع العربي من تمييز مؤسسي و بنيوي و ثقافي مضت عليه سنوات طوال، وهو ما يعبر عن نفسه، ليس فقط على مستوى تقاسم الموارد، وإنما أيضاً على مستوى تجسيد القدرات واستنفاد الطاقة الذاتية. فعدم وجود العمال العرب في مجالات اقتصادية كثيرة مثل الـ "هايتك" المعلوماتية، الطيران، الاتصالات و الصناعات الكيماوية، يؤكد عدم المساواة البنيوية التي تعاني منها القوة العاملة العربية. ولا بد من أن نضيف إلى ذلك العدد الهزيل للعاملين العرب في معظم الوزارات و الدوائر و الشركات الحكومية، أو حتى عدم وجودهم نهائياً في هذه الأخيرة، مثل شركات الكهرباء، مكوروت (شركة المياه القطرية)، بيزك (شركة الهاتف والاتصالات)، سوليل بونيه، عميدار وغيرها من الشركات الحكومية، من أصل ٥٦٣٦٢ مستخدماً كانوا

يعملون في جهاز الدولة في كانون الثاني ٢٠٠٢ لم يكن هناك سوى ٣٤٤٠ مستخدماً عربياً فقط (٦٪)، عملت غالبيتهم في وزارة الصحة[٦٢].

تبين هذه المعطيات أن التوجه الذي يُسوِّغ التمييز ضد العرب بأسباب أمنية لا يستند إلى أساس. ويدل تأمل المعطيات المتعلقة بعدد المستخدمين العرب في الوزارات الحكومية على العلاقة البنيوية القائمة بين فوارق الدخل وانعدام المساواة في التوزيع و الفقر وبين الانتماء القومي في إسرائيل. كذلك فإن التمييز البنيوي ضد الأقلية العربية هو السبب المباشر الرئيسي –وإن لم يكن الوحيد– للبطالة و الفقر في المجتمع العربي. تجدر الإشارة إلى أن الأماكن الأولى في قائمة المعطيات الرسمية للبطالة في إسرائيل احتلتها طوال الـ ١٥ عاماً الأخيرة بلدات و قرى عربية، حيث تتراوح نسبة البطالة العلنية فيها ما بين ١٠٪ إلى ١٥٪ أما نسبة البطالة في الواقع فتزيد عن ذلك. هذا الوضع المستمر منذ سنوات طوال يعمق الفجوات الاقتصادية وعدم المساواة، خاصة وأن البلدات العربية غير مدرجة على قوائم البلدات ذات الأولوية القومية في الوزارات الحكومية المختلفة، كما أنها ليست مدرجة ضمن قائمة بلدات مشروع تأهيل الأحياء الذي يرشد و يُوَجِّهُ عمليات التطوير في تجمعات فقيرة مختلفة في الدولة.

وفقاً لمعطيات العام ١٩٩٨، فقد عاشت ٥٢،٨٪ من الأُسر العربية تحت خط الفقر مقارنة مع ٣١،٣٪ من الأُسر اليهودية[٦٣]. وبلغت نسبة العرب بين الفئات السكانية الفقيرة ٦١،٣٪، وفق حساب على أساس الأُسر، مقابل ٣٨،٧٪ من الأُسر اليهودية.

وفي العامين ٢٠٠١–٢٠٠٢ تفاقمت أكثر معطيات الفقر، إذ عاشت نسبة ٥٤،٧٪ من الأسر العربية تحت خط الفقر في العام ٢٠٠١، و ٥٥،٦٪ في العام ٢٠٠٢[٦٤].

ترسم هذه المعطيات الاقتصادية مجتمعة صورة قاتمة للوضع الاقتصادي للمواطنين العرب، الأمر الذي ينطوي على مساس خطير بمواطنتهم الإسرائيلية و بحقوقهم الأساسية. من هنا ليس هناك تفسير، أو تبرير، للفجوات الاجتماعية–الاقتصادية بين اليهود و العرب، إذا اعتمدنا فقط على معطيات أولية شخصية مختلفة. هناك إذن يد توجه الأمر، تستمد حججها ومبرراتها من مصادر أيديولوجية وبنيوية تحول التمييز إلى نهج.

تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن ثمة أبعاداً ثقافية واضحة للفقر والتمييز في التوزيع. إن عدم توفر قدرات اقتصادية تتساوى مع الواقع الاقتصادي لدى المجتمع اليهودي، يمس بمستوى التعليم في المجتمع الفلسطيني، ولا يتيح تطوير بنى ثقافية تعمل على تنمية ورعاية التراث الثقافي العربي. إن مسحاً شاملاً للبلدات العربية في إسرائيل سيظهر أن هناك شُحاً أو نقصاً كبيراً جداً في المؤسسات الثقافية والشبابية والتعليم غير الرسمي. هذا الشح له انعكاسات تتعدى كثيراً الفقر بمعناه المادي، فهو يعبر عن نفسه في فقر اجتماعي وثقافي.

المقال مترجم عن العبرية

الهوامش

1 جدير بالإشارة أن هناك علاقة وثيقة بين التغييرات الحاصلة في الخطاب السياسي العربي وبين الصراعات الدائرة على أرضية أيديولوجية وسياسية في مجتمع الأغلبية اليهودية. كذلك فإن صعود الخطاب "الصهيوني الجديد" والخطاب "ما بعد الصهيوني" و التغيرات التي طرأت على الثقافة القانونية في إسرائيل خلال السنوات الأخيرة، هي عوامل مؤثرة على الخطاب السياسي العربي (في إسرائيل).

2 أنظر: عزمي بشارة "العربي الإسرائيلي: تأملات في خطاب سياسي مشروخ" داخل: ف. غينوسار و أ. برالي (محرران) "الصهيونية– جدل معاصر" كلية "سديه بوكر" 1996 ص339–312؛ سعيد زيداني "العرب في الدولة اليهودية: مكانتهم في الحاضر و المستقبل" داخل: أ. ريخس (محرر). العرب في السياسة الإسرائيلية: إشكاليات الهوية" تل أبيب 1998 ص116–111؛ ماجد الحاج "الهوية و النزعة لدى العرب في إسرائيل: هامشية مزدوجة"، ["مدينا، ممشال و يحسيم بين لئومييم" – دولة، حكم وعلاقات دولية– 42–41 (1997) ص122–103]؛ أسعد غانم "الفلسطينيون في إسرائيل– جزء من المشكلة وليس من الحل: مسألة مكانتهم في عهد السلام" (المصدر السابق) ص154–123.

3 A. Sadi، "Between State Ideology and Minority

National Identity: Palestinians in Israel and Israeli Social Science', Review of Middle East Studies, V (1992), pp. 110–130

4 Z. Rosenhak, 'New Developments in the Sociology of Palestinian Citizens of Israel: An Analytical Review', Ethnic and Racial Studies, XXI, 3 (May 1998), pp. 558–578

5 S. Jiryis, The Arabs in Israel, New York 1976; I. Lustick, Arabs in the Jewish State: Israels Control of a National Minority, Austin 1980; Nadim Rouhana, Palestinian Citizens in an Ethnic Jewish State, New Heaven 1997; A. Gahnem, The Palestinian=Arab Minority in Israel, 1948–2000, New York 2001; O. Yiftachel, 'Debate: The Concept of Ethnic Democracy and its Application to the Case of Israel', Ethnic and Racial Studies, XV, 1 (1992), pp. 125–136

6 E. Zureik, The Palestinians in Israel: A Study in Internal Colonialism, London 1979; A. Haider, On The Margins: The Arab Population in the Israeli Economy, London 1995; G. Shafir & Y. Peled, Being Israeli: The Dynamics of Multiple Citizenship, Cambridge 2002

7 J. Migdal, Through the Lens of Israel, New York 2001

8 Rebecca Kook, 'Dilemmas of Ethnic Minorities in Democracies: The Effect of Peace on the Palestinians in Israel', Politics and Society, XXIII (1995), pp. 309–336; D. Rabinowitz, Overlooking Nazareth: The Ethnography of Exclusion in Galilee, Cambridge 1997 أ. سعدي "الثقافة كبعد للمارسة السياسية: الفلسطينيون مواطنو إسرائيل" [تيئوريا فبكورت10–] (1997) ص202–193.

9 Nancy Fraser, Justice Interruptus: Critical Reflections on the Postsocialist Condition, New York 1997

10 J. Preece, National Minorities and the European Nation State System, Oxford 1998; P. Havemann, (ed.), Indigenous Peoples' Rights in Australia, Canada and New Zealand, Oxford 1999; M. Keating, Nations Against the State: The New Politics of Nationalism in Quebec, Catalonia and Scotland, London 1996

11 M. Keating & J. McGarry, Minority Nationalism and the Changing International Order, Oxford 2001; J. G. Beramendi, R. Maiz & X. M. Nunez (eds.), Nationalism in Europe: Past and Present, Santiago de Compostela 1994

12 W. Kymlicks, Multicultural Citizenship, Oxford 1995

13 R. Brubaker, Nationalism Reframed: Nationhood and the national Question in the New Europe, Cambridge 1996

14 Ch. Taylor, Multiculturalism and the Politics of Recognition, Princeton 1992; A. Honneth, The Struggle for Recognition: The Moral Grammar of Social Conflict (trans. by J. Anderson), Cambridge 1995

15 أ. سبان "الحقوق الجماعية للأقلية العربية–الفلسطينية: الموجود والمفقود وحدود التابو" [عينوني مشباط16–] (تموز 2002) ص319–241.

16 أ. لوستيك "عرب في الدولة اليهودية: سيطرة إسرائيل على أقلية قومية" حيفا 1985.

17 فريز (أنظر الملاحظة رقم 9 أعلاه) ص26–25.

18 المصدر السابق ص39–11، أنظر بشكل خاص الفصل الأول من كتابها.

19 J. Rawls, A Theory of Justice, Cambridge 1999; idem, Political Liberalism, New York 1993; R.B. Barber, 'Constitutional faith', In: J. Cohen (ed.), For love of country: Debating the limits of patriotism,

Boston 1996, pp. 30–37

20 L. Feldman, 'Redistribution, Recognition, and the State: The Irreducibly Political Dimension of Injustice', Political Theory, XXX, 3 (June 2002), pp. 410–440

21 J. Waldron, 'Superseding Historic Injustice', Ethics, 103 (1992), pp. 4–28

22 Ch. Gans, 'Historical Rights: The Evaluation of Nationalist Claims to Sovereignty', Political Theory, 29 (2001), pp. 58–79

23 M. Hechter, Internal colonialism: The Celtic Fringe in British National Development, 1536–1966, California 1975; Susan Olzak, The dynamics of Ethnic Competition and Conflict, California 1992

24 Wendy Brown, States of Injury, Princeton 1995, p. 15

25 Jacqueline Stevens, Reproducing the State, Princeton 1999, p. 41

26 B. Honig, Political Theory and the Displacement of Politics, Ithaca 1993

27 Iris Marion Young, Inclusion and Democracy, Oxford 2000, p. 8

28 شابير وبيلد (أعلاه الملاحظة رقم 6).

29 Draft United Nations Declaration on the Rights of Indigenous Peoples, UN Doc. E/CN.4/Sub.2/1994/4/Add.1

30 M. Shalev, 'Liberalization and the Transformation of Israeli Economy', in: G. Shafir & Y. Peled (eds.), The New Israel: Peacemaking and Liberalization, Boulder 2000, pp. 129–159

31 ي. دروري، م. سوفر و ي. شنل "الصناعة العربية في إسرائيل: عرض لواقع قائم ولاتجاهات المستقبل" بيت بيرل 1996، ص9.

32 شابير وبيلد (أعلاه الملاحظة رقم 6) ص245–238.

33 ارتفع الناتج القومي الخام للفرد في منتصف التسعينيات بنسبة 4% ووصل إلى نحو 17 ألف دولار، حسب معطيات بنك إسرائيل، 1998، قائمة أ=1.

34 نقاشي يتناول هنا بشكل أساسي المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأميركية و ضمانات القروض الأميركية بقيمة 10 مليارد دولار التي أعطيت لحكومة اسحق رابين سنة 1992.

35 أنظر في هذا الصدد نقد إيريس مريون يونغ للاقتصاد السياسي لـ أمارتاسين (Iris Marion, Young, Justice and the Politics of Recognition, Princeton 1990

36 Y. Oded, 'Land Losses among Israel's Arab Villages', New Outlook, VII, 7 (September 1964), pp. 19–25

37 ب. نويبرغر "الأقلية العربية: اغتراب و اندماج" تل أبيب 1998 ص29–19. أنظر أيضاً موقع "دائرة أراضي إسرائيل" www.mmi.gov.il .

38 أرشيف الدولة، وزارة الخارجية 2451/13. أنظر أيضاً اقتباس لدى: ع. بنزيمان و ع. منصور "سكان ثانويون: عرب إسرائيل، مكانتهم و السياسة تجاههم" القدس 1992 ص159–158.

39 أ. كيدار. زمن الأغلبية، زمن الأقلية: الأراضي، القومية و قوانين الملكية في إسرائيل "[عيوني شباط 11، 3] (1998) ص746–665. راسم خمايسي تفحص التغييرات في مجالات السيطرة على الأراضي في القرى و البلدات العربية و بين كيف أن تحديد مجالات النفوذ في 49 سلطة محلية عربية، في الخمسينيات، استهدف الحد قدر الإمكان من السيطرة العربية على الأراضي. و أشار خمايسي إلى أن مسطح (مساحة) أراضي هذه القرى و البلدات كان في العام 1945، مليون و 101837 دونماً، أما في العام 1994 فقد تقلصت منطقة نفوذها إلى 387181 دونماً فقط (ر. خمايسي، "القدس 2002، ص11). و بحسب مقارنة أجراها عزيز حيدر بين عامي 1945 و 1981، فقد انخفض متوسط عدد الدونمات للفرد بملكية عربية من 19 دونماً في العام 1945 إلى 0،84 (أقل من دونم واحد) في العام 1981 (حيدر [انظر أعلاه الملاحظة رقم 6] ص50–42).

40 أ. يفتحئيل و سندي كيدار "عن القوة و الأرض: نظام الأراضي الإسرائيلي" [تيئوريا فبكورت، 16] (ربيع، 2000) ص67–100.

41 حول مصطلح الحدود الداخلية أنظر: O. Yiftachel, 'The Internal Frontier: Territorial Control and Ethnic Relations', Israel, Regional Studies, XXXVI, 5

(1996)، pp. 493–508

42 أ. يفتحئيل "بناء الأمة و توزيع المجال في الإثنوقراطيا الإسرائيلية: الأراضي و الفجوات الطوائفية" [عيوني مشباط، 3–11] (1998) ص665–637.

43 Julia Kernochan، 'Land Confiscation and Plice Brutality in Um El Fahem'، Adalahs Review (Fall 1999)، www.adalah.org (في 2 آذار 2003 هدمت الدولة 18 بيتاً في "كفر قاسم" وبقي 150 بيتاً قررت السلطات أنها غير قانونية وأنه سيتم هدمها (أنظر تقرير المركز العربي لحقوق الإنسان www.arabhra.org/pressrel030305.htm ؛ صحيفة "الاتحاد" 9 آذار 2003؛ "الأهالي" 10 آذار 2003، "الصنارة" 7 آذار 2003، "الأخبار" 7 آذار 2003، "فصل المقال" 7 آذار 2003).

44 أنظر اقتباساً لدى: نويبرغر (ملاحظة 38 أعلاه) ص27. حول سياسة التخطيط البلدي، وحول تخصيص أراض للأغراض العامة، والعوائق البيروقراطية أمام خطط التطوير في المجتمع العربي، أنظر: ر. خمايسي، "بين التخطيط المعيق و التخطيط المطوِّر في البلدات العربية في إسرائيل" القدس 1993، ي. جبارين "سياسة تخصيص الأراضي للأغراض العامة في البلدات العربية في إسرائيل: دراسة للحصول على لقب مؤهل، كلية الهندسة المعمارية وتخطيط المدن، "التخنيون" حيفا 1996.

45 تبرز هذه السياسة بشكل خاص في تخطيط وشق شارع "عابر إسرائيل".

46 G. Falah، 'Israeli Judaization Policy in Galilee'، Journal of Palestine Studies، XX، 4 (Summer 1991)، pp. 69–85

47 عن اللاجئين الداخليين أنظر: سارة أوستسكي–لزر "إقرت وبرعم: القصة الكاملة" غبعات حبيبة 1993؛ أ. ماغت "برعم، مجموعة ذاكرة مُجنّدة" غبعات حبيبة 2000 عن القرى العربية غير المعترف بها أنظر: www.assoc40.org

48 أنظر: المحكمة العليا 6698/95 عادل قعدان وآخرون ضد "دائرة أراضي إسرائيل" قرار حكم ن د (1).

49 أنظر في هذا الخصوص: حسن جبارين "إسرائيلية تستشرف مستقبل العرب وفق زمن يهودي–صهيوني في مجال بلا زمن فلسطيني" [مشباط وممشال– أ،1] (تموز 2001) ص86–53.

50 تسوريك (أعلاه ملاحظة رقم 6) شابير وبيلد (المصدر السابق) ص155–110.

51 نوح لفين–افشتاين، ماجد الحاج وموشيه سميونوف "العرب في إسرائيل في سوق العمل" القدس 1994 ص5.

52 N. Lewin=Epstein & M. Semyonov، The Arab Minority in Israels Economy، Boulder 1993، pp 58–59

53 المصدر السابق ص9–8.

54 معهد أدفا "تشغيل حسب المهنة، قارة المولد، المجموعة السكانية والجنس، 1999"
www.adva.org/ivrit/pearim/occupation=continents.htm

55 أ. فارس "ميزانية الدولة للعام 2002 و نصيب السكان العرب" صيف 2002 ص5.

56 لفين–أفشتاين و سميونوف (أعلاه الملاحظة رقم 51) ص59.

57 لفين–أفشتاين و آخرون (أعلاه الملاحظة 50)

58 جاك بندلك "متوسطو الأجر والدخل حسب البلدة و متغيرات اقتصادية مختلفة" 2000–1999، و ثائق معهد فلورسهايمر لأبحاث السياسة (تشرين الأول 2002)، www.fips.org.il

59 المعطياات حول وزارات الحكومة، وردت في التقارير السنوية لجمعية "سيكوي".

60 ع. رزين "فجوات في حصانة ميزانيات السلطات المحلية في إسرائيل سنة 2000" معهد فلور سهايمر للأبحاث السياسية (2002) ص10، www.fips.org.il

61 أ. فارس "تصنيف وترتيب السلطات المحلية العربية حسب المقياس الإجتماعي–الإقتصادي" حيفا 2002.

62 تقرير مشروع "شيلوف" جمعية "سيكوي" 2002.

63 ليئا أحدوت ورفائيلا كوهن "فقر ولا مساواة في توزيع المداخيل" القدس: مؤسسة التأمين الوطني 2002 ص64.

64 مقاييس الفقر وعدم المساواة في تقاسم المداخيل في الاقتصاد 2002: معطيات رئيسية. القدس: مؤسسة التأمين الوطني، دائرة البحث والتخطيط 2002–2001.